"مبادرة البرلمان العربي"

رؤية برلمانية لحماية حقوق اللاجئين السوريين

من منظور إنساني-تشريعي

يأتي اهتمام البرلمان العربي بضمان وصيانة حقوق اللاجئين السوريين إدراكا للمسؤولية الإنسانية والبرلمانية والأخلاقية لحل هذه المشكلة الإنسانية، وانطلاقاً من الدور الذي يضطلع به البرلمان العربي، وفقاً لنظامه الأساسي، بشأن تمثيل الشعب العربي والتعاون مع المنظمات البرلمانية والاقليمة والدولية بما يخدم مصالح الأمة العربية ويصون السلم والامن الدوليين"، وتنفيذاً لإعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية بشأن التحديات الراهنة التي تواجه الأمة العربية الذي عُقد بمبادرة من البرلمان العربي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ٢٠١٦م، وكان رئيس البرلمان العربي قد أطلق مبادرة لدعم حقوق النازحين وفاقدي ذويهم جراء الحروب والصراعات والنزاعات التي شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة الأخيرة، وهي المبادرة التي تعتبر إحدى دعائم تحرك البرلمان العربي لحماية وصيانة حقوق اللاجئين وخاصةً السوريين. ظل استمرار الأزمة السورية ودخولها العام الخامس ما نتج عنه من تدهور للأوضاع الإنسانية للمواطنين السوريين سواء النازحين داخل الدولة او طالبي اللجوء لدولة أخرى وحتى اللاجئين الذين استقروا في دولة المقصد، فمع بداية عام ٢٠١٦،

وتأتي المبادرة انطلاقاً من تكامل الأدوار بين البرلمان العربي وجامعة الدول العربية، وتركز بشكل أساسي على اللاجئين السوريين باعتبار أنها تمثل معاناة بشرية غير مسبوقة، فلا تزال الحرب في سوريا المولد الأكبر للاجئين الجدد والمسبب الأهم للنزوح الداخلي والخارجي الجماعي والمستمر حول العالم، حيث سجلت الإحصاءات الرسمية تواجد أكثر من ٤.٥ مليون لاجئ سوري في البلدان المجاورة وأيضاً ما يقرب من٤.٥ مليون شخص في سوريا يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها بما في ذلك ٤٠٠ ألف شخص في ١٥ موقعاً محاصراً حيث لا يمكنهم الحصول على

المساعدات المنقذة للحياة، بالإضافة الى وجود ١٠ آلاف طفل سوري منفصلين عن ذويهم بحسب تصريحات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

ويسعى البرلمان العربي الى **تحقيق تعاون دولي فعال وناجز لحماية حقوق اللاجئين** السوريين في ظل تزايد الانتهاكات والمآسي الإنسانية التي يتعرضون لها خاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا والبلدان التي تشهد صراعات مسلحة وتوترات داخلية، وما تسببه هذه الظروف من مساس بكرامة وحقوق الإنسان.

وتحقيقاً لذلك يؤمن البرلمان العربي بضرورة تكامل أدوار البرلمانات والمنظمات الإقليمية خاصةً جامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي والمنظمات الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

وتنطلق مبادرة البرلمان العربي، لضمان تفعيل حقوق اللاجئين كقضية إنسانية، من خلال تعريف اللاجئ " **اللاجئ هو الشخص الذي تعرض في موطنه الأصلي إلى مخاطر جدية ، أو عانى من الخوف الشديد لأسباب معينة بسبب العرق ، أو الدين ، أو الجنسية ، والانتماء إلى فئة اجتماعية، أو رأي سياسي، وهذه المخاطر تمثل خطرا على حياته ، وسلامته البدنية ، وأسرته**" ومن خلال رصد وتوثيق الواقع المتمثل في:

١- أن عدد لاجئي العالم، وفق التقديرات الرسمية للمفوضية الدولية لحقوق اللاجئين، بلغ أكثر من ٣٠ مليون لاجئ فيما ازداد معدل اللجوء في العام ٢٠١٥ بمقدار ٢٣٪ عن العام السابق له.

٢- أن الأطفال يشكلون أكثر من ٥٠٪ من أعداد اللاجئين.

٣- أن الصراع السوري، وفق تأكيد تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، يعتبر أحد أكبر العوامل وراء هذه الزيادة، إذ بلغت أعداد اللاجئين السوريين ٤ مليون شخص، في حين بلغت أعداد النازحين داخل سوريا حوالي ٧,٦ مليون شخص، بما يؤكد حجم المعاناة التي يعيشها الشعب السوري.

٤- أن عشرات الآلآف في كل من سوريا والعراق وليبيا يتوجهون إلى أوروبا في كل يوم في ظروف مأساوية، مما نتج عنه خلال النصف الأخير من عام ٢٠١٥م موت أكثر من ٢٠٠٠ طالب لجوء إما غرقا في البحر أو بسبب المعاناة الإنسانية من تغييرات المناخ القاسية بالإضافة إلى أن نصف سكان سوريا مهددون بالتهجير.

٥- أن أعداد النازحين بسبب الحروب والصراعات والاضطهاد على مستوى العالم، سجل رقما قياسيا في عام ٢٠١٤، وصل إلى حوالي ٦٠ مليون شخص حسب تأكيد الأمم المتحدة.

٦- أن أعداد من أُجبروا على النزوح من منازلهم يزداد في العام الواحد بحوالي ٨,٣ مليون شخص حسب تأكيد تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

٧- أن أعداد اللاجئين في ازدياد مستمر حيث زادت في عام ٢٠١٤ لتبلغ ٤٢,٥٠٠ شخصاً يومياً، وهي زيادة كبيرة عن العام السابق له (٢٠١٣) الذي قدرت فيه الأعداد بـ ٣٢ ألف شخص في اليوم.

ويضاف إلى هذه العوامل:

أ- أن هناك العديد من دول العالم تواجه تحديات سياسية واقتصادية كالحروبأ- والصراعات العسكرية والسياسية والعمليات الإرهابية والتي تؤدي إلى تدفقات اللاجئين الأمر الذي يمثل تهديدا للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول العالم والذي سيؤثر بدوره على السلم والأمن الدوليين.

ب- عدم توفير الدعم المالي الكافي للمنظمات الدولية التى تتعامل مع قضايا اللجوء للقيام بواجباتها على النحو المنشود.

ج- عدم دعم الدول المستضيفه لاعداد كبيرة من اللاجئين وخصوصا الدول التى تعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الذي يجعل الوضع مستقبلا يزداد تعقيدا اذا لم نتعامل مع قضية اللجوء كقضية انسانية بالدرجة الاولي ، بعيدا عن المصالح السياسية الضيقة ،كون اعداد اللاجئين - وللاسف - في تزايد مستمر.

أهداف المبادرة

يرى البرلمان العربي أن إحداث تغير ملموس لأوضاع اللاجئين يتطلب تكامل أدوار المؤسسات البرلمانية والإقليمية والدولية من أجل:

١- توفير الحماية الضرورية والدعم العاجل للاجئي الحروب والصراعات الداخلية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، وخاصة السوريين في ظل الازمة الحالية.

٢- الالتزام بمسؤولية الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية والبرلمان العربي والبرلمانيين والمنظمات الدولية والإقليمية في توفير الحماية الضرورية والدعم العاجل للاجئ الحروب والصراعات الداخلية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية

٣- الالتزام بمسؤولية البرلمانيين في الحفاظ على حق اللجوء كحق من حقوق الإنسان المعترف به دوليا وفق اتفاقية حماية اللاجئين عام ١٩٥١ والبروتوكول المكمل

لعام ١٩٦٧، وحماية الملايين من اللاجئين انتهكت حقوقهم الإنسانية أو تعرضت حقوقهم للتهديد بسبب الصراعات العسكرية والسياسية والدينية

٤- الالتزام بمسؤولية البرلمانيين في إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني وموائمتها في التشريعات الوطنية، والعمل على تضافر جهود المجتمع الدولي وتعاون الدول الغنية والفقيرة مع المنظمات الدولية خاصة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة للعمل دون اتساع بؤر التوتر والصراع العسكري والطائفي والديني والسياسي للسيطرة على موجات اللاجئين

٥- تنسيق الجهود البرلمانية والحكومية من أجل الإسراع في تكامل الجهود البرلمانية والحكومية لحل مشكلة معاناة اللاجئين كمشكلة لا تحتمل التأجيل أو الصراع بين الإرادات الدولية على مصالح بعينها، وإنما تتطلب حلا سريعا تتعاون فيه برلمانات العالم مع حكوماتهم وتتعاون فيه المنظمات الدولية مع بعضها وتتعاون فيه كل دول العالم من أجل إعلاء مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق اللاجئين

٦- تأكيد الصلة بين الأجندة الدولية لأهداف التنمية المستدامة والحد من تزايد أعداد اللاجئين بإعداد برامج ومشروعات عمل لمعالجة مشكلة اللاجئين ومحاربة الفقر والتخلف والأمية وغيرها من الأسباب المؤدية إلى اللجوء.

٧- دفع عملية إحلال السلم والحل السياسي للازمة السورية لوقف مزيد من عمليات النزوح والهجرة.

محاور العمل:

تركز المبادرة على المحاور الآتية:

١- تفعيل الالتزام بالإطار القانوني من خلال الآتي:

- التأكيد أن جميع الدول، بما فيها الدول التي لم توقع على الاتفاقية، ملزمة بالتمسك بمعايير الحماية الأساسية التى تعتبر جزءاً من القانون الدولي العام. ويجب، على سبيل المثال، ألا يعاد أي لاجئ إلى أراض تتعرض فيها حياته أو حياتها، حريته أو حريتها للتهديد.
- تأكيد مسؤولية المنظمات الدولية ومن بينها الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أساسي في توثيق وتعزيز احترام حقوق اللاجئين وصيانة الوضع القانوني له وحمايتهم بالطرق التي كفلها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق اللاجئين

- وضع المعايير البناءة والآليات الممنهجة لتفعيل هذه المواثيق والاتفاقيات لضمان حماية حقوق اللاجئين وتقديم كل سبل الدعم لهم والحفاظ على كرامتهم الإنسانية
- الزام الدول المضيفة بقواعد القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين فيما يتعلق بتوفير الرعاية اللازمة لهم التي كلفتها لهم الاتفاقيات الدولية.
- الزام الدول المضيفة بقواعد وتشريعات العمل الدولية، ومراعاة قواعد منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية لضمان عدم استغلال المهاجرين في هذه الدول.
- التطبيق الفعال لقواعد القانون الدولي الإنساني للتخفيف من حدة التوترات السياسية والصراعات العسكرية والطائفية والدينية للحيلولة دون اتساع وانتشار موجات اللجوء وذلك من خلال تعاون المجتمع الدولي والتعاون بين الدول الغنية والفقيرة مع المنظمات الدولية وذلك لحماية حقوق اللاجئ الأساسية من الانتهاك خاصة الضعفاء والمشردين وكبار السن والأطفال.
- دعم تنفيذ القرارات والجهود السليمة ذات الصلة في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة

٢- تقديم الدعم والمساعدة لحماية حقوق اللاجئين

- هناك ظروف ومتغيرات مستجدة تستدعي المراجعة الشاملة لسبل حماية اللاجئين ، بشكل يجعلها اكثر فعالية ، ولعل الاحصائيات الخاصة بالمهجرين والنازحين السوريين خير دليل على ذلك،
- التعاون الدولي لحل مشكلة اللاجئين ليس باعتبارها مشكلة سياسية فحسب ولكن باعتبارها مشكلة اجتماعية إنسانية في المقام الأول حتى لا يؤدي هذا الوضع المتأزم إلى المزيد من القتلى والغرقى والمشردين من اللاجئين.
- البناء على الجهود المبذولة من دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات التي تعمل على التخفيف من معاناة اللاجئين المأساوية خاصة النساء والأطفال.
- إيجاد حلول سريعة بالتعاون مع حكوماتهم من أجل تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق اللاجئين لمعالجة هذه المشكلة

- توفير حد أدنى من المأوى والغذاء والماء والرعاية الطبية في أعقاب أي نزوح جماعي، مع أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة بعين الاعتبار
- وبناء شراكة دولية من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للقضاء على التطرف ونشر التعاون والتسامح بين حضارات العالم وشعوبه كأساس للسلم والأمن الدوليين
- هناك حاجة ملحّة إلى برامج التنمية في البلدان الأصلية للنازحين وفي الدول المستضيفة لهم والعابرين لها والقاصدين إليها وذلك لإكمال المساعدات الإنسانية.

الشركاء:

إن مشكلات اللاجئين سواء اليوم أو في المستقبل، يصعب مواجهتها بصورة منفصلة، فلابد من تقوية الشراكة بين جميع المنخرطين الرسميين في الموضوع، فضلا عن تقوية فهم أوضح لأدوارهم.

كما يوجد شركاء آخرين مهمون في مجال التوصل إلى حلول دائمة لتوفير هذه الحماية كالمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية، والتي تقوم بدور مهم في تقديم الحماية والمساعدة.

وعليه يتطلب العمل تعاون كافة الجهات الآتية:

- جامعة الدول العربية
- البرلمان العربي
- الأمم المتحدة
- الاتحادالبرلماني الدولي
- البرلمانات العربية والدولية المعنية.
- المفوضية الدولية لحقوق اللاجئين
- مفوضية حقوق الإنسان
- منظمة العمل الدولية
- منظمة العمل العربية
- اتحاد المحامين العرب
- اللجنة الدولية للصليب الاحمر
- الجمعيات الوطنية للهلال الاحمر والصليب الاحمر

التوصيات

تهدف المبادرة إلى تحقيق الآتي:

١- اتخاذ الآليات التي تسهم في مواجهة مختلف أشكال العنف التي باتت تزعزع السلام والأمن الدوليين.

٢- عقد مؤتمر دولي من أجل مناقشات واسعة النطاق على الصعيد الدولي حول الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها توفير الحماية القانونية والإنسانية للاجئين والنازحين داخليا.

٣- الدعوة لعقد مؤتمر عربي رفيع المستوى حول جهود منظمات المجتمع المدني في توفير المساعدة للاجئين والنازحين وخاصة المنظمات المعنية بالمرأة والطفل.

٤- مراجعة كافة الآليات المعمول بها حاليا لمشكلة اللجوء والنزوح القسري بالحماية الدولية وكفالة حقوق اللاجئين وفقا للاتفاقية الدولية والقانون الدولى الانسانى.

٥- العمل على موائمة القرارات والانظمة الصادرة من الدول المضيفة بشأن اللاجئين بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية والقانون الدولى الانسانى .

٦- رصد ما يتم على أرض الواقع بشأن توفير الحماية والمساعدة الضرورية للاجئين بشكل عام، والاطفال والنساء، والتي توليهم اتفاقية اللاجئين برعاية فضلي، الامر الذي يقتضي وجوب رصد اللالتزام بتطبيق هذه المبادئ.

٧- تعزيز ودعم قرارات وأحكام المعاهدات الدولية و التصديق عليها بغية حماية اللاجئين، والإشراف على تطبيقها وتقديم إقتراحات بتعديلات وتحسينات في سياق تنفيذها.

٨- زيادة الدعم المالي والمادي لجميع الدول التي تلتزم بأحكام الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي في استضافتها للنازحين واللاجئين، وحث كافة الدول الأخرى على تقاسم هذا العبء بشكل أكثر إنصافاً مع الدول والمجتمعات المُضيفة الأكثر تأثراً.

٩- مضاعفة جهود المجتمع الإنساني الدولي وسلطات الدول المُضيفة لتفادي حالة انعدام الجنسية بين السكان اللاجئين، ولا سيما بين الأطفال، من خلال تيسير إجراءات التسجيل والوثائق المطلوبة لإثبات الهوية، والزواج، والميلاد.

١٠-حث جميع الدول بالتوقيع والمصادقة على إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، واتفاقيتي إنعدام الجنسية الصادرتين في الأعوام ١٩٥٤ و١٩٦١

١١-الإسراع في الانتهاء من مراجعة الاتفاقية العربيةالتى رفعت الى المجلس الوزاري بموجب مشروع القانون المقدم من البرلمان العربى عام ٢٠١٢.

١٢-العمل على ضمان تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ من خلال توفير مجموعة متنوعة من المستلزمات الأساسية، كالغذاء، والمأوى، والمعونات الطبية، وعدم فصل الأبناء عن ذويهم، ولم شمل العائلة.

١٣-التنسيق مع المنظمات المعنية على تمكين الأطباء من اجراء الفحص والعمليات الجراحية في مناطق النزوح.

١٤-توفير الرعاية الطبية المناسبة لكبار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وتقديم العون لهم بتهيئة المعدات المساعدة لتتناسب مع طبيعة المنطقة التي يعيشون فيها سواء مخيمات أو غيره.

١٥-تفعيل البرنامج العالمي للنزوح القسري الذي قام البنك الدولي بتدشينه عام ٢٠٠٩ والعمل على طرح أفكار مبتكرة يمكن أن تحسّن من استجابة التنمية للنزوح القسري من خلال الحلول المستدامة اقتصاديا واجتماعيا في ظل ارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين داخليا الفارين من الصراع والعنف والاضطهاد.

١٦-العمل من خلال شركاء البرلمان العربي لتقديم العون للبلدان والشركاء المتضررين من أجل التعامل مع هذا التحدي، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي الذي يمكن أن يساعد كلا من النازحين ومضيفيهم في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد.

١٧-تقديم العون للاجئين لمساعدتهم على الإندماج في مجتمع الملجأ، إذا ما تعذر إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال عمليات التدريب والتأهيل والمساعدات المالية.

١٨-توفير الخدمات التعليمية، على المستويين الإبتدائي والمتوسط في المخيمات وغيرها من تجمعات اللاجئين، وتقديم المساعدة في المستويات التعليمية الأعلى، وخاصة في المراحل الجامعية.

١٩-توفير المساعدة القانونية من خلال إتاحة خدمات المحامين ذوي الخبرة إلى اللاجئين مثل اتحاد المحامين العرب.

٢٠-تدعيم التعاون في مجال صيانة ودعم حقوق المهاجرين مع أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة، والاستفادة من أشكال الدعم الفني الذي تقدمه هذه الهيئات.

٢١-تضمين جدوال أعمال البرلمان العربي واللجنة المعنية بحقوق الإنسان متابعة مستجدات أحوال اللاجئين العربي كبند دائم.

٢٢-وضع صيغة لتطوير التعاون بين البرلمان العربي والأمم المتحدة وتسهيل حصول البرلمان على صفة استشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة لمناقشة مثل هذه القضايا وفق إطار شعبي.